



جامعة مدينة السادات
معهد الدراسات والبحوث البيئية
مجلة الدراسات والبحوث البيئية



Journal of Environmental Studies and Researches (2024), 14(3): 519-550

تطوير أنظمة الرقابة الداخلية لمواكبة متطلبات التنمية المستدامة "دراسة حالة: على الشركة المصرية للاتصالات"

عمر عبد الحميد محمد حماد¹، أماني محمد عبد العال¹، سامح لطفى سعودي²

¹معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات

²الأكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا الإدارة

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تطوير أنظمة الرقابة الداخلية لمواكبة متطلبات التنمية المستدامة بالتطبيق على الشركة المصرية للاتصالات بمحافظة المنوفية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وعلى المنهج التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة (99) من مديري الإدارات، ورؤساء الأقسام، الموظفين، والإدارة العليا، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية: معامل تحليل التباين، ومعامل الانحدار الخطي، ومعامل الانحدار المتعدد، واختبار معامل بيتا، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطوير أنظمة الرقابة الداخلية، وبين مواكبة متطلبات التنمية المستدامة بالشركة المصرية للاتصالات بمحافظة المنوفية وأظهرت نتائج الدراسة الحالية ارتفاع معنوي لمستوى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية ومستوى مواكبة متطلبات التنمية المستدامة، كما أوضحت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية وبين مواكبة متطلبات التنمية المستدامة في العينة محل الدراسة، وأن مستوى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية له تأثيراً معنوياً إيجابياً لمواكبة متطلبات التنمية المستدامة، ووجد أن بعد تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في المراقبة والضبط كان أكثر الأبعاد تأثيراً على مواكبة متطلبات التنمية المستدامة، وجاء بعد تقييم المخاطر في المرتبة الثانية، ويليه المعلومات والاتصالات، يليه الأنشطة الرقابية، وأخيراً بُعد البيئة الرقابية، وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول مستوى إدراكهم لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً لمتغيرات النوع والسن والمستوى التعليمي والمستوى الوظيفي وعدد سنوات الخبرة، وأيضاً عدم وجود اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول

مواكبة متطلبات التنمية المستدامة وفقاً لمتغيرات النوع والسن والمستوى التعليمي والمستوى الوظيفي وعدد سنوات الخبرة. أوصت الدراسة الحالية بضرورة تمتع العاملين في قسم الرقابة الداخلية بالتأهيل العلمي والخبرة الطويلة، وضرورة تمتع العاملين في قسم الرقابة الداخلية بالاستقلالية ، كما يجب استخدام نتائج تقارير الرقابة والأداء في معالجة القصور وتطوير العمل، والحرص على تطوير واكتساب المهارات والمعارف للعاملين لديها من أجل المساهمة في استدامة التنمية، وكذلك ضرورة وجود ميزانية مالية مخصصة للإنفاق على احتياجات التنمية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، متطلبات التنمية المستدامة، الشركة المصرية للاتصالات.

مقدمة:

مما لا شك فيه أن التنمية عملية ديناميكية مستمرة، تشمل جميع الاتجاهات وتتبع من الكيان، تهدف إلى تبديل الأبنية الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانيات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات القيمة والفكرية وبناء دعائم الدولة العصرية وذلك من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المطلوبة، تهدف عملية التنمية إلى محو الأمية وتعميم التعليم والتدريب المهني وتوفير إمكانيات التثقيف الجماهيرية لجميع أفراد المجتمع وضمان حقوق الأفراد في العمل والمشاركة في البناء، وضمان القضاء على البطالة ورفع مستويات العمالة في جميع المناطق الحضرية والريفية، والنهوض بمستوى الصحة، والقضاء على الجوع والفقر وتوفير الأمن ورفع مستويات المعيشة والتغذية والقضاء على مسببات الجريمة وانحراف الأحداث ، وتشجيع التوسع السريع في ميدان التصنيع ومحاربة قوى التخلف والدجل والتصدي للفتن والقتال وذلك بهدف تعبئة أفراد المجتمع لخوض معركة التنمية.

وقد أمست اليوم مقولة التنمية محوراً مشتركاً لمعظم العلوم الإنسانية وتطبيقاتها ، وعرف إعلان "الحق في التنمية" الذي أقرته الأمم المتحدة في العام 1986م عملية التنمية بأنها "عملية متكاملة ذات أبعاد اجتماعية وثقافية اقتصادية وسياسية ، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد ، والتي يمكن عن طريقها أعمال حقوق الإنسان وحياته الأساسية". ويوجد الكثير من التعريفات للتنمية المستدامة منها تعريف (النور، 2012): "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها".

ولقد بدأ الاهتمام في الآونة الأخيرة بأنظمة الرقابة الداخلية بأبعاد تنظيمية تفصيلية متأثراً بعدة عوامل منها قضايا فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية، حماية المستثمرين والفساد وعلى الرغم من الوصول إلى الحيادية والاستقلال والموضوعية في إعداد التقارير الرقابية من قبل الرقابة الداخلية، لوحظ وجود عجز ملموس في تحقيق الكثير من الأهداف ، لذا فإن الفكر المحاسبي يبرز أهمية دور الرقابة الداخلية، في كافة منظمات الأعمال ، لما تمتلكه من خبرة وفهم معرفي متراكم في بيئة العمل، والقدرة على دعم كافة القطاعات وتحفيزها

من أجل تحقيق أهداف الشركة وحماية وجودها واستمرارها، وعليه يمكن القول بأن الرقابة الداخلية وتقارير الاستدامة يتضامنا معا للوصول إلى أهداف الشركة (أحمد، 2007).

أهداف الدراسة هي:

1- الوصول إلى أدنى مستوى في تكرار الأخطاء وذلك من خلال دورية نظام الرقابة الداخلية ومتابعة ملاحظات التقارير السابقة من قبل معد التقارير.

2- سد الفجوة بين عملية التنمية المستدامة وتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية مواكبة متطلبات التنمية المستدامة للشركات وأهمية أنظمة الرقابة الداخلية لتحقيق ذلك في قطاع ذو أهمية نسبية وهو قطاع الاتصالات حيث أصبحت التنمية المستدامة عاملا مهما في العالم ولدى العديد من المنشآت المالية والإنتاجية والخدمية وللإيفاء بالمسؤوليات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وكذلك إخضاعها للمسألة فيما إذا كانت سياساتها واستراتيجياتها تؤثر سلبا على المجتمعات.

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال النظر إلى الأمور الآتية:

1- المساهمة في خدمة المنشآت المالية والإنتاجية والخدمية التي يمكن لها أن تستفيد من نتائج هذه الدراسة، من خلال الكشف عن أثر تطوير أنظمة الرقابة الداخلية وفعاليتها لمواكبة متطلبات التنمية المستدامة.

2- إمكانية ربط ما تتوصل إليه الدراسة مع الدراسات المعاصرة ذات العلاقة مما يؤدي الى معالجة التغيرات وأوجه القصور في هذه الدراسات.

3- التأكيد على أهمية تطوير أنظمة الرقابة الداخلية لمواكبة متطلبات التنمية المستدامة.

4- اتساع حجم نشاط الشركة المصرية للاتصالات في العمل كمشغل متكامل (خدمات الصوت- إنترنت- محمول).

5- التخفيف من الأعباء الملقاة على عاتق الشركة المصرية للاتصالات نتيجة زيادة عدد القطاعات والأفرع والمراكز داخل الشركة وتفويض السلطات والذي جعلها تهتم أكثر بنظام الرقابة الداخلية.

6- الإيفاء بالمسؤوليات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وكذلك إخضاعها للمسألة فيما إذا كانت سياساتها واستراتيجياتها تؤثر سلبا على المجتمعات.

مصطلحات الدراسة:

الرقابة الداخلية: الرقابة هي إحدى مكونات العملية الإدارية، وتعتبر الرقابة صمام الأمان لقدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها ومخططاتها، كما ترتبط الرقابة بدرجة كبيرة بباقي جوانب العمليات الأخرى، وذلك لكونها مرتبطة ارتباطا وثيقا بعملية التخطيط ووضع الأهداف العامة للمؤسسة، فلا يمكن أن تكون هناك رقابة بدون تخطيط وأهداف محددة، كما لا يمكن ضمان نجاح تحقيق

الأهداف والخطط المرسومة بدون وجود رقابة تقارن بين ما أنجز وما هو مخطط له (الوقاد، وديان، 2010م).

التنمية المستدامة: هي عملية شاملة تتناول مختلف مقومات الحياة الاجتماعية معتمدة في ذلك على التخطيط الشامل لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وتسير في اتجاه محدد لتحقيق أهداف محددة، وهي أيضا عملية تغير اجتماعي يؤدي إلى تغير بناء، الأمر الذي يتطلب بالضرورة عمليات التنظيم والتنسيق بين مختلف نواحي التنمية لمساعدة المجتمع في عملية إعادة بناء كاملة (وفاء عبد الله، 1988).

مشكلة الدراسة:

نظرا للتطور الهائل والسريع في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فكان من اللازم وجود أنظمة رقابة داخلية فعالة ومتطورة ولذا تسعى شركات الاتصالات لتحقيق العديد من الإنجازات والإسهامات في مواكبة التنمية المستدامة وبدخولها في سوق المشغل المتكامل (صوت - إنترنت - محمول) ولذلك فهي تواجه بعض التحديات والمشكلات وتتمثل مشكلة الدراسة في كثرة البيانات (الدولي - المناطق - المالي - الموارد البشرية - وغيرها) وكثرة القطاعات ومنها (المبيعات - المالي - الشؤون القانونية - خدمة العملاء - المناطق - وشؤون العاملين - النقل - شبكات الإتاحة - المباني - المنشآت - الاستحواذ - والمرافق - تنفيذ الشبكات - تخطيط الشبكات - العلاقات الحكومية - الورش - القوى الكهربائية - الأصول الثابتة - الجودة - وغيرها) وينبثق من كل قطاع إدارات عامة وكل إدارة عامة ينبثق منها إدارات فرعية وكل إدارة فرعية ينبثق منها أقسام، الأمر الذي دعى إلي ضرورة التطوير لعلاج نقاط القصور بالنظام والمحافظة على نقاط القوة.

وتتبلور مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الآتية:

- 1- هل يؤدي تطوير وتفعيل نظام الرقابة الداخلية في الشركة المصرية للاتصالات بعمل رقابة دورية ومستمرة لكل أقسام وقطاعات الشركة إلي تحقق متطلبات التنمية المستدامة؟
- 2- هل يؤدي تطوير وتفعيل نظام الرقابة الداخلية في الشركة المصرية للاتصالات إلي متابعة تلافى ملاحظات التقارير السابقة من قبل معد التقارير؟
- 3- هل يؤدي تطوير وتفعيل نظام الرقابة الداخلية في الشركة إلي اختيار عينات عشوائية ممثلة في الفحص؟

مناهج الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة الحالية والأهداف التي تسعى إلي تحقيقها لإبراز "دور تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في مواكبة متطلبات التنمية المستدامة"، وفي ضوء التساؤلات التي تسعى الدراسة للإجابة عليها، سوف يعتمد البحث لتحقيق أهداف الدراسة على اتباع المنهج التحليلي والمنهج الوصفي.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: تختص الدراسة الحالية بتناول أهمية تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في قطاع الاتصالات بمحافظة المنوفية.

الحدود الزمنية: تختص الدراسة الحالية بدراسة السنوات الخمس السابقة على إعداد الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في الشركة المصرية للاتصالات بمحافظة المنوفية، وقام الباحث بالاعتماد على أسلوب الحصر الشامل بدلا من المعاينة.

وبلغ عدد العاملين في المحاسبة المالية بالشركة المصرية للاتصالات بمحافظة المنوفية عدد 13 موظف في 8 فروع داخل مراكز المحافظة، وبالتالي بلغ حجم المجتمع المستهدف 104 موظف، وقد تم تجميع (99) قائمة استقصاء عبر الإنترنت من مجتمع الدراسة المذكور، حيث بلغت نسبة الاستجابة (95.2%) تقريبا.

الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات:

تم إخضاع البيانات للتحليل الإحصائي واختبار صحة الفروض باستخدام الحاسب الآلي من خلال بعض الأساليب الإحصائية التي توفرها حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS) وفيما يلي نوضح الأساليب التي اعتمد عليها الباحث:

1- المقاييس الإحصائية الوصفية كالمتوسطات والانحراف المعياري.

2- أسلوب معامل الارتباط ألفا (Alpha Correlation Coefficient (ACC).

3- أسلوب تحليل الارتباط والانحدار المتعدد.

4- أسلوب تحليل التباين أحادي الاتجاه (One Way ANOVA).

5- الاختبارات الإحصائية.

اعتمد الباحث على الاختبارات الإحصائية الآتية:

اختبار Mann-Whitney -Test، واختبار Kruskal-Wallis -Test المصاحب لأسلوب

تحليل الانحدار المتعدد، وذلك بغرض اختبار العلاقة بين تطوير أنظمة الرقابة الداخلية كمتغير مستقل، ومواكبة متطلبات التنمية المستدامة كمتغير تابع.

الدراسات السابقة:

المحور الأول: دراسات متعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية:

* تناولت دراسة (عبد النور، 2015) "أهمية نظم الرقابة الداخلية في مؤسسات وأجهزه الدولة الحكومية الخدمية" ولاحظ من خلالها أن نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الخدمية وغير

الخدمية ضعيف جدا ولا يوجد اهتمام بدور الرقابة الداخلية لأن الرقابة الداخلية من الأصل ضعيفة وعدم الاهتمام بدور الرقابة الداخلية يؤدي إلى نتائج سلبية على الأداء المالي والنظام المحاسبي ولذا توصل الباحث إلي:

1- ضرورة اتباع الأسلوب العلمي في تعيين الكادر من المحاسبين والمراجعين وفقا للكفاءة والمؤهلات المطلوبة.

2- التأكد من أن الرقابة الداخلية تتبع أعلى سلطة لكي تمارس دورها الرقابي باستقلال تام وتحقق رقابة داخلية جيدة.

3- الاهتمام بالتدريب الذي يمكن كل من المعنيين بأمر المراجعة والرقابة الآلية سواء كانوا مستخدمي البيانات أو مراجعيها من أداء أعمالهم بسهولة الأمر الذي يؤثر تأثير قوي في الأداء.

4- الاهتمام بالدراسات والبحوث في مجال الرقابة الداخلية من قبل أجهزة الدولة.

* تناولت دراسة (برهوم، 2013) "أثر استخدام نظم الرقابة الداخلية وفق عناصر coso في البنوك التجارية بالتطبيق على البنوك الأردنية" ولاحظ خلالها تحليل تأثير استخدام نظم الرقابة الداخلية وفق عناصر coso في البنوك التجارية الأردنية وتوصل الباحث إلى وجود تأثير لكل من المتغيرات المستقلة (أداره المخاطر، الإجراءات الرقابية، الحاكمية المؤسسية) على المتغير التابع (تحقيق الرقابة الداخلية) و لم يظهر وجود تأثير لمتغير (جوده الرقابة الداخلية) على تحقيق الرقابة الداخلية.

*تناولت دراسة (عبد الرحمن، 2014) "دور الإفصاح والشفافية في تقوية أنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على مستقبل التنمية بالدول النامية" وتوصلت النتائج إلي أن عدم وجود وظيفة الإفصاح والشفافية في مؤسسات الدولة يؤدي إلى ضعف أنظمة الرقابة الداخلية التشغيلية الأمر الذي أدى إلى تفاقم ظاهرة السطو على المال العام. وتوصل الدارس إلى ضرورة تفعيل الإفصاح بشكل يضمن تلبية احتياجات الأطراف ذات الصلة مما يزيد الثقة بين المؤسسة والأطراف الأخرى ويرفع من كفاءة المؤسسات ويقلل السطو على المال العام.

* تناولت دراسة (شيتور، 2014) "مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية" وأوضحت النتائج أن تطبيق نظام رقابة داخلية فعال يساهم في تحقيق الأهداف التي تصبوا إليها المؤسسة، ألا وهي تحقيق أقصى ربح بأقل تكاليف والذي بدوره يبرز المستوى الجيد للأداء المالي ورفع مستوى التنافسية في المؤسسة.

* تناولت دراسة (كرارز، 2005) " كفاءة وفعالية إدارة الرقابة الداخلية في سورية " ولاحظ من خلالها أن إدارة الرقابة الداخلية تمارس دوراً رقابياً تقليدياً يركز على الرقابة الحسابية والمستندية

والوثائقية مع إهمالها لدورها الرقابي الشامل على الجوانب والأنشطة الإدارية والتشغيلية مما يؤدي إلى عدم تمتعها بالكفاية اللازمة، كما تبين للباحث أن إدارة الرقابة الداخلية تتبع إلى المدير العام للمؤسسة وترتبط مع الإدارة العليا في المؤسسة بعلاقة غير مباشرة ومهمشة وغير مثمرة، ومن جهة أخرى فإن تقارير إدارة الرقابة الداخلية تخضع للتعديل أو الحذف لجزء أو أكثر منها من قبل الإدارة العليا وبشكل غير مباشر نتيجة لهيمنتها وسيطرتها.

المحور الثاني: دراسات التنمية المستدامة:

*دراسة عبد الحميد وعبد اللطيف، (2012)، بعنوان: مؤشرات التنمية المستدامة ومدى ارتباطها بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال. هدفت الدراسة إلى التعرف على مؤشرات التنمية المستدامة ومدى ارتباطها بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، والتعرف على تأثيرات المسؤولية الاجتماعية للمنظمات على المجتمعات ودورها في محاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ولأغراض تحقيق هذه الأهداف تم اتباع منهجين هما: أولاً المنهج الوصفي والذي يعتمد على وصف المفاهيم الواردة في الدراسة وصفا علميا دقيقا، بهدف تحديد ملامحها وصفاتها الخاصة بها تمهيدا لتحليلها، وثانياً المنهج التحليلي التقييمي والذي يعتمد على تحليل العلاقات التي تم وصفها بناء على المنهج السابق ومن ثم بيان النتائج بصورتها الواقعية سواء كانت سلبية أم إيجابية. وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشرات التنمية المستدامة لها دور كبير في إرساء مبادئ المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، وأن مؤشرات التنمية المستدامة لا تعتبر مقيدة لنشاط منظمات الأعمال إذا لم تتجاوز الأخيرة الحجم المسموح به من المسؤولية الاجتماعية، وأن منظمات الأعمال الخاصة لديها مسؤولية كبيرة تجاه المسؤولية الاجتماعية لا تقل أهمية عن دور القطاع العام، كما تبين أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت مفروضة على منظمات الأعمال وباتت مؤشرا هاما في تنافسيتها وامتيازها هاما من متغيرات التنمية المستدامة لذا توجب على المنظمة الاقتصادية تغيير نمط تسييرها لصالح الاعتبارات الاجتماعية، كذلك اختلاف سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية من منظمة أعمال لأخرى، فنجد أن هذه السياسات موجودة بكثرة وأكثر تميزا في المنظمات الكبيرة، في حين أنها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقتصر على الالتزام بالمسؤولية القانونية وأن المسؤولية الاجتماعية تعمل على تحسين تطوير صورة المنظمة أمام المجتمع.

*دراسة (أبوزر، 2011)، بعنوان: "الإبلاغ المالي والاستدامة : واقع وآفاق": أوضحت الدراسة أن قضايا الرعاية الاجتماعية وتطوير وتنمية المجتمعات لم يعد يقتصر على الحكومات والمؤسسات الرسمية فقط وأن تقارير الاستدامة تحتل حاليا مكانا وجزءا هاما من مراكز البحث والدراسة حول العالم بشكل عام. كما شملت الدراسة مجموعة من الأسئلة المرتبطة بمشاكل هذه التقارير، وبيان العلاقة بين تقارير الاستدامة والشفافية والإبلاغ المتكامل، وأهمية الوثوقية من

خلال التدقيق والخدمات التوكيدية، والمعيار العالمي لتقارير الاستدامة، ثم تقييم أثر الإبلاغ عن الاستدامة، وتوضيح مزايا تقارير الاستدامة، واستطلاع الآفاق المستقبلية للإبلاغ عن الاستدامة.

*دراسة (ناجية، 2004)، بعنوان: "المحاسبة عن التنمية المستدامة من منظور الشركات الإنتاجية". تهدف هذه الدراسة إلى بيان الاستجابة الرسمية لكل من هيئة بروتلاند (WCED، 1987) ومؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتنمية والبيئة عام 1992، حيث تبنت معظم الدول التنمية المستدامة كهدف وطني. ونتج عن ذلك عدد من المبادئ مثل الأعمال المستدامة أو المسؤولية المؤسسية البيئية، والسؤال الذي طرحته الباحثة ما هو السلوك المناسب لتجسيد الاحتياجات المطلوبة للإشراف على التقدم باتجاه الاستدامة المؤسسية. وأظهر البحث أنه يوجد استجابتين واسعتين لمشكلة قياس الاستدامة، حيث تبدأ الأولى، بعدم وضوح فكرة الأعمال المستدامة بسبب صعوبة تحديد مجموعة من المؤشرات العملية التي تساعد الشركات في تحسين أدائها البيئي، ويقصد بالقياس هنا إيجاد مؤشرات بيئية ذات معنى وتحتوى موضوع الاستدامة، والاستجابة الثانية الدروس المستفادة من الحسابات القومية التي تساعد في التحديد الرسمي للاستدامة أو عدم الاستدامة لمشروع ما، وركز البحث على مدى مساهمة الأفكار الحالية عن الاستدامة في مفهوم محاسبة التكلفة الكلية، وتوصل البحث إلى عدة نتائج من أهمها أن تقييم التكاليف الخارجية (تكاليف المتغيرات الخارجية) المرافقة للتغير البيئي ضمن حسابات الشركات واضحة. ودون أدنى شك تعتبر التنمية المستدامة مفهوم معقد يفتح الباب للعديد من التفسيرات والمواضيع الخاصة بمدى فائدة ومصداقية محاسبة التكلفة الكلية ومن التوصيات التي توصل لها البحث اتخاذ خطوات عملية باتجاه قياس التنمية المستدامة من منظور الشركات الإنتاجية، وعلى الرغم من عدم وجود نظرية واحدة خاصة بالتنمية المستدامة، إلا أن جميع النظريات تشترك بالفكرة التي تقول أن الرخاء المستقبلي يتحدد بمقدار ما يحدث للثروة بمرور الزمن.

* (دراسة Ching et al K 2013)، بعنوان: تحليل تقرير الاستدامة ونوعية المعلومات المفصح عنها من قبل كبار الشركات البرازيلية. هدفت الدراسة إلى تحليل تقارير الاستدامة وربطها مع جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، فاستخدم الباحثون مؤشر متعدد الأبعاد تضمن الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للاستدامة فصمموا دراستهم لتجمع بين المنهج النوعي من خلال دراسة تحليل المحتوى للتقارير والمنهج الكمي الإحصائي لربط علاقتها بجودة المعلومات المفصح عنها، وقد طبقت الدراسة على 36 شركة مطبقة لتقارير الاستدامة والمدرجة في بورصة الأوراق المالية الدولية و24 شركة تتبع ممارسات الحكومة والمدرجة في بورصة نيومكسيكو في عام 2011. وقد بينت أن 37% من الشركات المطبقة للاستدامة قد حققت درجة ارتباط بين تقارير الاستدامة بجودة المعلومات المفصح عنها فوق 0.5، وأن 30% من الشركات حققت درجة ارتباط

بينهما ضمن المدى 0.26-0.5، في حين أن 33% من الشركات حققت درجة أقل من 0.25 وبلغت أفضل درجة ارتباط 0.896 وأدنى درجة 0.0167. كما بينت الدراسة أن الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية الدولية تميل إلى الإفصاح أكثر من الشركات المدرجة في بورصة نيومكسيكو، وأن الشركات التي تعمل بقطاع البنية التحتية تفصح عن بيانات نوعية في تقاريرها أفضل من شركات قطاع الخدمات، وقد بينت الدراسة أن تقرير الاستدامة الجيد يرتبط مباشرة بالمحتوى الجيد في جميع الأبعاد، بغض النظر عن القطاع الاقتصادي وهذه التقارير لا تزال لديها مساحه كبيرة للتحسين، وأن الشركات تحتاج إلى الإفصاح عن المعلومات الخاصة بها بطريقة أكثر تكاملا، ومعالجة قضايا الاستدامة ضمن نطاق استراتيجية الأعمال.

***دراسة (خبصى، 2015)،** بعنوان: "أثر تقارير الاستدامة على فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية". هدفت الدراسة إلى بيان أثر تقارير الاستدامة على فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية من خلال أبعادها الثلاثة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وتوصلت إلى توفير الشركات الصناعية الأردنية عناصر تقارير الاستدامة بدرجة متوسطة وتعتبر العناصر الاقتصادية هي الأكثر إهتمام من قبل الشركات بينما العناصر البيئية هي الأقل إهتماما. هناك مستوى مرتفع لفاعلية الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية لوجود معايير مستخدمة في عملية التقييم ودعم الإدارات العليا لهذه الوظيفة، هناك إدراك عالي لدى الشركات الصناعية الأردنية بالعقوبات والغرامات التي تفرض عليها نتيجة عدم قيامها بأداء مسؤوليتها البيئية، كما تقوم الشركات الصناعية الأردنية بالإفصاح عن قيم التبرعات والمساعدات المالية المقدمة للمنظمات والجمعيات الخيرية وتسعى إلى تخفيض التكاليف التي تساهم في تحسين مركزها الاقتصادي وتعظيم الربحية. كما أوصت الدراسة بالآتي، على الشركات الصناعية الأردنية أن تعمل على توفير عناصر تقارير الاستدامة باعتبار أن العناصر الاقتصادية هي الأكثر اهتمام من قبل الشركات، بينما تحظى العناصر البيئية باهتمام أقل، العمل على رفع مستوى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية بوجود معايير تستخدم في عملية التقييم ودعم الإدارات العليا لهذه الوظيفة، العمل على تطبيق الشركات الصناعية الأردنية العقوبات والغرامات التي تفرض عليها نتيجة عدم قيامها بأداء مسؤوليتها البيئية.

المحور الثالث: العلاقة بين تقارير الاستدامة وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية:

تلعب وظيفة الرقابة الداخلية الفعالة دورا أساسيا في مساعدة مجلس الإدارة على القيام بمسئولياته المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية. وعليه، يجب على مجلس الإدارة تأسيس نهج عام صحيح في الشركة وضمان تقديم الدعم للتدقيق الداخلي على كل مستويات المؤسسة. وينبغي أن يتم تبليغ الجميع وتوعيتهم بأن التدقيق الداخلي يساعد مجلس الإدارة والإدارات التنفيذية في حماية أصول المنظمة وسمعتها. وبالتالي، يمتد دور التدقيق الداخلي ليشمل ما هو أبعد من الرقابة

المالية، فيشمل التدقيق على المعلومات غير المالية وعلى الضوابط الرقابية المحيطة وإنتاج تلك المعلومات كذلك (الكايد، 2014).

وإدراكا للدور الذى تلعبه وظيفة التدقيق الداخلى في نظام المحاسبة المؤسسية في المؤسسة، أصدر معهد المدققين الداخليين معيار رقم 2110 حول "الحوكمة" ينص على أن وظيفة التدقيق الداخلى الفعالة توفر تظمينا بأن هناك عمليات أنظمة الرقابة الداخلية المؤسسية المناسبة وإجراءات رقابة داخلية في مكانها المناسب. وينبغى أن يقوم نشاط التدقيق الداخلى بالتقييم وتقديم التوصيات المناسبة لتحسين عملية الحوكمة، بما يكفل تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة داخل المؤسسة.
- 2- تأكيد فاعلية إدارة الأداء والمسائلة داخل المؤسسة.
- 3- إبلاغ المعلومات حول المخاطر والرقابة للجهات المناسبة داخل المؤسسة.
- 4- تنسيق الأنشطة وإيصال المعلومات بين مجلس الإدارة والمدققين الداخليين والخارجيين والإدارة بشكل عال (الكايد، 2014).

التعليق على الدراسات السابقة:

تجدر الإشارة إلى أنه يمكن القول بأن الدراسات السابقة والتي تم تقسيمها محورين، تناولت في المحور الأول الدراسات المتعلقة بالرقابة الداخلية، أما المحور الثاني فتناول الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وتم من خلالها استنباط تساؤلات البحث وأدواته، وبالتالي إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، وكذلك تم الاستفادة منها في اختيار المنهج المناسب للبحث وكيفية بناء أداة البحث وصياغة عباراتها وتفسير النتائج التي سوف تتوصل إليها الدراسة الحالية ومقارنتها مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

بالنسبة للمحور الأول:

تتفق الدراسة الحالية مع متغير الدراسة المستقل وهو الرقابة الداخلية والأبعاد المستخدمة في الدراسة الحالية واختلافها مع الحدود المكانية والتطبيقية وذلك مع دراسة (عبد النور، 2015) "أهمية نظم الرقابة الداخلية في مؤسسات وأجهزه الدولة الحكومية الخدمية" حيث لاحظ من خلالها أن نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الخدمية وغير الخدمية ضعيف جدا ولا يوجد اهتمام بدور الرقابة الداخلية لأن الرقابة الداخلية من الأصل ضعيفة وعدم الاهتمام بدور الرقابة الداخلية يؤدي إلى نتائج سلبية على أداء المؤسسات.

تتفق الدراسة الحالية مع متغير الدراسة المستقل وهو الرقابة الداخلية واختلافها مع الحدود المكانية والتطبيقية مع دراسة (برهوم، 2013) "أثر استخدام نظم الرقابة الداخلية وفق عناصر coso في البنوك

التجارية بالتطبيق على البنوك الأردنية" في وجود تأثير لكل من المتغيرات المستقلة (إدارة المخاطر، الإجراءات الرقابية) على المتغير التابع (تحقيق الرقابة الداخلية) فيما لم يظهر وجود تأثير لمتغير (جودة الرقابة الداخلية).

وتتفق دراسة (عبد الرحمن، 2014) تحت عنوان "دور الإفصاح والشفافية في تقوية أنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على مستقبل التنمية بالدول النامية" مع الدراسة الحالية في أن عدم وجود وظيفة الإفصاح والشفافية في مؤسسات الدولة يؤدي إلى ضعف أنظمة الرقابة الداخلية التشغيلية مما أدى إلى تفاقم ظاهرة السطو على المال العام.

ويستخلص الباحث مما سبق التأكيد على ضرورة تفعيل ومتابعة الرقابة الداخلية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الثقة بين المؤسسة والأطراف الأخرى ذات الصلة ويرفع من كفاءة المؤسسات ويقلل السطو على المال العام.

بالنسبة للمحور الثاني:

تتفق الدراسة الحالية بمتغير دراسة المتغير التابع وهو التنمية المستدامة مع كل من دراسة عبد الحميد وعبد اللطيف، (2012)، بعنوان: مؤشرات التنمية المستدامة ومدى ارتباطها بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودراسة (أبو زر، 2011)، بعنوان: "الإبلاغ المالي والاستدامة: واقع وآفاق من خلال بيان الواقع الحالي لتقرير الاستدامة في الأردن، ودور المحاسبين في دعم الاستدامة ودراسة (ناجية، 2004)، بعنوان: "المحاسبة عن التنمية المستدامة من منظور الشركات الإنتاجية" في أهمية تقارير الاستدامة وعلاقة الرقابة الداخلية بالاستدامة وتختلف هذه الدراسات مع الدراسة الحالية في مجال التطبيق "قطاع الاتصالات"، وأيضا الحدود المكانية.

وقد خلص الباحث إلى:

1- وجود فجوة موضوعية وذلك على حد علم الباحث لم توجد دراسة تربط بين متغيرات الدراسة مع بعضها البعض.

2- وجود فجوة مكانية وذلك على حد علم الباحث لم توجد دراسة تربط بين متغيرات الدراسة الحالية ومكان التطبيق.

فروض الدراسة:

الفرض الرئيسي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطوير أنظمة الرقابة الداخلية ومواكبة متطلبات التنمية المستدامة بالتطبيق على الشركة المصرية للاتصالات بمحافظة المنوفية.

ويتفرع من هذا الفرض الفروض الفرعية التالية:

- 1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطوير أنظمة الرقابة الداخلية لبعدها البيئية الرقابية ومواكبة متطلبات التنمية المستدامة بالتطبيق على الشركة المصرية للاتصالات بمحافظة المنوفية.
- 2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطوير أنظمة الرقابة الداخلية لبعدها الأنشطة الرقابية ومواكبة متطلبات التنمية المستدامة بالتطبيق على الشركة المصرية للاتصالات بمحافظة المنوفية.
- 3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطوير أنظمة الرقابة الداخلية لبعدها تقييم المخاطر ومواكبة متطلبات التنمية المستدامة بالتطبيق على الشركة المصرية للاتصالات بمحافظة المنوفية.
- 4- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطوير أنظمة الرقابة الداخلية لبعدها الاتصالات والمعلومات ومواكبة متطلبات التنمية المستدامة بالتطبيق على الشركة المصرية للاتصالات بمحافظة المنوفية.
- 5- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطوير أنظمة الرقابة الداخلية لبعدها المراقبة والضبط ومواكبة متطلبات التنمية المستدامة بالتطبيق على الشركة المصرية للاتصالات بمحافظة المنوفية.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: الرقابة الداخلية

يعرف عبد العزيز بن بحتور (2000، ص 56) الرقابة بأنها النشاط الذي تقوم به الإدارة لمتابعة تنفيذ السياسات الموضوعية وتقييمها، والعمل على إصلاح ما قد يعترضها من ضعف لتحقيق الأهداف المنشودة. هذا وتتضمن الوظيفة الإدارية للرقابة أوجه النشاط اللازم للتأكد من أن الأهداف قد تحققت وفقاً للخطة الموضوعية الموضوعية. والرقابة تعني تقرير ما إذا كانت الخطط قد نفذت وما إذا كان هناك تقدم نحو تحقيق الأهداف والتصرف إذا كان ذلك ضرورياً لتصحيح الانحرافات والأخطاء (أبو الخير، 2007). وعلى الرغم من التطور الكبير في علم الإدارة إلا أن الكثير من المدراء لا زالوا يطبقون المفاهيم التقليدية للرقابة .

وبتطبيق هذا المفهوم نجد أن الإدارة تفصل بين الرقابة وبين الوظائف الإدارية الأخرى، وهي بذلك تفقد المعيار السليم في تقييم الأداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية في حال حدوث أخطاء أو تجاوزات، وبالتالي ستفشل المنظمة في تحقيق أهدافها. ويعزى السبب الرئيسي لظهور نظام الرقابة الداخلية في انفصال الملكية. وكذلك كبر حجم المؤسسات وتعقدها الشيء الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية الرقابية، كما أصبح أمراً حتمياً تقتضيه الإدارة الحديثة للمحافظة على الموارد المتاحة وتحقيق أهدافها وتلعب الرقابة الداخلية دوراً هاماً في حلقة التغذية المرتدة لإدارة المخاطر، بحيث يتم إيصال المعلومات الصادرة عن عملية الرقابة الداخلية إلى مجلس الإدارة. وتعمل آليات الرقابة الداخلية على تحسين عملية اتخاذ القرارات وذلك من خلال

التأكيد على دقة اكتمال وإرسال تلك المعلومات في حينها لكي يتمكن كلا من مجلس الإدارة والإدارة من المعالجة الفورية لشئون الضبط عند ورودها، لذلك إذا قامت المنظمة بربط آليات ضبطها الداخلي بإدارة المخاطر، يصبح بإمكان الرقابة الداخلية تحديد المخاطر المتبقية وإعلام الإدارة بها (شعبان، 2006).

ويشار إلى الرقابة الداخلية على أنها الخطة التنظيمية التي تتبناها المنظمة بالإضافة إلى الطرق والمقاييس لحماية الأصول، وللتأكد من دقة ومراجعة البيانات المحاسبية للاعتماد عليها من أجل زيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة مسبقاً (حجازي، 2004م).

وقد عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين نظام الرقابة الداخلية بأنه كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة المنظمة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة العمل بكفاءة، والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول، ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة السجلات المحاسبية، وتهيئة معلومات مالية موثقة في الوقت المناسب (IFAC، 2001).

هناك رقابة بدون تخطيط وأهداف محددة كما لا يمكن ضمان نجاح تحقيق الأهداف والخطط المرسومة بدون وجود رقابة تقارن بين ما أنجز وما هو مخطط له (الوقاد، وديان، 2010م).

ثانياً: مقومات الرقابة الداخلية

لكي يتمكن نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه بكفاءة وفاعلية ينبغي أن يتوفر فيه مجموعة من المقومات الأساسية، وتمثل تلك المقومات في:

الهيكل التنظيمي: ويقصد بالهيكل التنظيمي مجموعة الوسائل والإجراءات الرقابية التي تحكم علاقة المؤسسات بجهاز الرقابة اللازمة على تلك المؤسسات.

وجود نظام محاسبي سليم: والذي يهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف من ضمنها تقديم البيانات اللازمة عن جميع المعاملات المالية اللازمة لتمكين أجهزة الرقابة الداخلية من القيام بمهامها، وتطبيق الرقابة الفعالة للحفاظ على ممتلكات المؤسسة.

الحياد والاستقلالية: وتعني الاستقلالية ممارسة الجهاز الرقابي لصلاحياته وواجباته بحرية تامة وبدون التعرض لأي ضغوط أما الحياد فيتمثل في عدم انحياز المراقب أثناء تأدية عمله الرقابي (زويلف والجوهر، 2007).

ولأهمية استقلال الأجهزة الرقابية فقد نصت قواعد الرقابة المالية الصادرة عن (المنظمة الدولية العليا للرقابة المالية، 2004):

وجود نظام فعال للرقابة الداخلية: أن الرقابة الداخلية بأقسامها الثلاثة الرقابة المحاسبية، والإدارية، والضبط الداخلي لها دور كبير في ضبط وتقييم أعمال المنظمة ونظرا لأهمية وجود نظام فعال للرقابة الداخلية لدى المشروع فقد اعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية نقطة البدء التي ينطلق منها المدقق الخارجي، وهى أيضا المرتكز الذي يركن إليه عند إعداده لبرنامج التدقيق وفى تحديد نسب الاختبارات والعينات.

عناصر بشرية مدربة تدريباً جيداً للقيام بعملية الرقابة: وقد قسمت لجنة معايير (AICPA) إجراءات المراجعة التابعة للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين التدقيق إلى ثلاث مجموعات، جعلت المجموعة الأولى منها وتسمى بالمعايير العامة أو الشخصية لتحديد مواصفات المراقب من حيث التعليم والتدريب والخبرة، والاستقلالية، إضافة إلى بذل العناية المهنية الواجبة، وكذلك أهمية العنصر البشرى فى العملية الرقابية (دحدوح، 2008).

ثانياً: أهمية الرقابة الداخلية

يمكن النظر إلى الرقابة الداخلية على النحو التالي:

الأهمية النظرية:

ترجع أهمية دراسة هذه الخطوة لكونها عملية إلى ما يلي (عبودى، حرير 2005):

- أ- ترشيد علمي للقرارات التي يتخذها المسؤولون في دورة العمل الكاملة والتي تبدأ بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق والتنفيذ والمتابعة والتقييم.
- ب- تعتبر أحد العناصر الرئيسية الهامة للعملية الإدارية.
- ج- كما تعتبر عملية مستمرة وملازمة لوظائف الإدارة.
- د- كما أنها تلعب دوراً هاماً وأساسياً في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمنظمة.

الأهمية العملية:

ترجع أهمية الرقابة على الإدارة العامة من الناحية العملية لاعتبارات أهمها:

- أ- إن تعاضد دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى تطور وظائف الدولة وقيامها بدور هام في العمليات التنموية الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب دورها التقليدي بالحفاظ على الأمن والدفاع وتحقيق العدالة بين المواطنين.
- ب- إن اتساع نشاط الإدارة العامة وزيادة حجمها وتعقد أعمالها وازدياد عدد موظفيها كل ذلك يستدعى مراقبة هذه النشاطات والأعمال للتأكد من أنها تسير وفقاً للخطة الموضوعة لها.

ت-التأكد من حسن استخدام الموارد المحددة من أموال وموارد ولوازم وأجهزة ضرورية، وموارد بشرية والتصرف وفقا للخطط المقررة في الحدود المرسومة لها.

ث-تحقيق الوفرة المادية في تكلفة التنفيذ والحد من الإسراف الذي لا مبرر له في الإمكانيات حيث تخصص لأغراض الأداء.

ج- لذلك فعملية الرقابة تعمل على رفع مستوى فاعلية وكفاءة الأنشطة الفنية وغيرها في قطاع الخدمات والإنتاج على جميع المستويات المنظمة.

ح- توفير وسائل وأساليب حديثة لحل المشكلات واختيارات تكفل الحد من المشكلات المستقبلية.

خ- الكشف عن مميزات وتفوق وإبداع أفراد المنظمة كي يتسنى للإدارة مكافأة وحفز الأفراد الذين يعملون بإخلاص وإنتاجية.

د- والأهم من كل ذلك ضمان القرارات السليمة على مختلف مستويات المسؤولين وتنفيذ هذه القرارات بأفضل صورة ممكنة والتأكد من أنها محل احترام للجميع.

وعلى الرغم من تعدد الأسباب التي تبرز أهمية الرقابة إلا أنه يمكن جمعها في ثلاثة أسباب رئيسية وهي (الشريف 2004):

البيئة: في البيئة المعاصرة للمنظمات شديدة التعقيد، فإن هذا الوضع يحتم على الشركات ضرورة التجاوب مع المتغيرات البيئية، أن الرقابة تمثل أحد القنوات الرئيسية لتوصيل المنظمة إلى حالة التجاوب السريع مع التغيرات في البيئة.

تعقيد التنظيم: إن التنظيمات الإدارية المعاصرة تتسم بالتعقيد الشديد الذي يشمل كلا من النواحي الفنية والسلوكية، هذا التعقيد أصبح أكبر من طاقة أي مدير في متابعته ناهيك عن السيطرة عليه، وبالتالي فمن خلال الرقابة يستطيع المدير متابعة النشاط المسئول عنه على سبيل المثال، فإن النظام الجيد يمكن أن يمد المدير بمعلومات كافية عن مخزون الموارد الأولية، ومخزون الأجزاء نصف المصنوعة، ومخزون السلع الجاهزة، وبدون هذه المعلومات لا يستطيع المدير معرفة مستويات المخزون المعرفة الضرورية لضمان سير عمليات المنظمة.

التراكم: السبب الثالث الذي يظهر أهمية الرقابة هو التراكم: ويشير هذا الاصطلاح إلى أن الخطأ الصغير الذي لا يكشف اليوم يصبح خطرا كبيرا في اليوم التالي، مما يوضح أن النظام الرقابي الجيد يمكن المديرين من اكتشاف الأخطاء في وقت مبكر يسمح باتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة.

ثالثا: أهداف الرقابة

يتمثل الهدف العام للرقابة في مساعدة الإدارة للتأكد من الأداء الفعلي وفقا للخطط

الموضوعة، إلا أن هناك بعض الأهداف الجانبية للرقابة والتي تشمل الآتي (إدريس 2005):

*تحقيق التوافق مع المتغيرات البيئية.

*تحقيق التكيف مع المتغيرات التنظيمية.

*ترشيد التكلفة.

*توحيد التصرفات اللازمة لتنفيذ الخطط.

*تخفيض مخاطر الأخطاء عند وضع الخطط.

*المساعدة في التخطيط وإعادة التخطيط.

*تحديد مراحل التنفيذ ومتابعة التقدم.

*تحقيق التعاون بين الوحدات والأقسام التي تشارك في التنفيذ.

ويعنى ذلك أن أهداف الرقابة لا تكمن في التعرف على الانحرافات عن الخطط والمعايير، بل أنها تتعلق بجوانب أكثر إيجابية تساعد على تحقيق الأداء الفعال للخطط وإنجاز الأهداف بأعلى مستويات الكفاءة والفعالية، إلا أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تدفق المعلومات الرقابية بسرعة وفي الوقت المناسب حتى يمكن اكتشاف الأخطاء قبل تراكمها أو مرور وقت طويل على حدوثها كما أن هناك إمكانية لتصميم المسارات سواء التخطيطية أو التنفيذية في الوقت المناسب.

أبعاد الرقابة الداخلية وكيفية قياسها بالشركة المصرية للاتصالات:

أ- البيئة الرقابية للرقابة الداخلية:

1- تهتم الإدارة العليا في الشركة المصرية للاتصالات بالتقارير الصادرة عن لجان الرقابة الداخلية.

2- تهتم إدارة الشركة المصرية للاتصالات بإجراء مراجعة دورية لاستراتيجيات العمل والسياسات العامة.

3- تقوم إدارة الشركة المصرية للاتصالات بإرساء مبدأ اعتبار الرقابة من مسؤوليات كافة الأفراد العاملين بها.

4- تقوم إدارة الشركة المصرية للاتصالات باطلاع كافة الموظفين على أدوارهم في إطار عمليات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة ومكتوبة.

5- تعمل الشركة المصرية للاتصالات بقواعد مكتوبة تحدد واجبات ومسئوليات الأقسام والموظفين العاملين بها.

6- تصميم أنظمة للرواتب والحوافز والبدلات في الشركة المصرية للاتصالات محددة على أساس الكفاءة.

7- يتم استشارة لجان الرقابة الداخلية في الشركة المصرية للاتصالات عند إجراء أي تعديل على الهيكل التنظيمي للشركة.

ب- الأنشطة الرقابية للرقابة الداخلية:

- 1- تساهم التقارير الدورية المقدمة لإدارة الشركة المصرية للاتصالات في نجاح إجراءات الرقابة.
- 2- تساهم عملية توزيع الصلاحيات على المستويات الإدارية المختلفة في تحسين إجراءات الرقابة.
- 3- تحرص إدارة الشركة المصرية للاتصالات على تطبيق مبدأ فصل المهام.
- 4- تستخدم إدارة الشركة المصرية للاتصالات التقارير الإدارية والمالية المكتوبة كأداة رقابية.
- 5- تتضمن التقارير الرقابية للشركة المصرية للاتصالات مقارنات دورية بين نتائج الفترات المختلفة.
- 6- تشمل التقارير الرقابية للشركة المصرية للاتصالات توصيات ومقترحات للعلاج والتقييم.
- 7- تهتم إدارة الشركة المصرية للاتصالات بمعالجة الشكاوي بموضوعية ونزاهة.

ت- تقييم المخاطر للرقابة الداخلية:

- 1- تصنف إدارة المخاطر كافة المخاطر من ناحية مستويات تأثيرها على العمل.
- 2- يتم تقييم المخاطر بشكل مستمر من قبل قسم الرقابة الداخلية.
- 3- تحدد إدارة المخاطر كافة المخاطر التي يمكن السيطرة عليها والتي لا يمكن السيطرة عليها.
- 4- تقوم إدارة المخاطر بتحديد آليات لتقييم كافة المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها.
- 5- تأخذ إدارة المخاطر بعين الاعتبار مبدأ التكلفة والعائد عند تقييم المخاطر.
- 6- تضع إدارة الشركة إجراءات سريعة لمواجهة المخاطر.
- 7- يساهم قسم الرقابة الداخلية في الشركة في تحديد مستوى المخاطر المقبول.

ث - المعلومات والاتصالات للرقابة الداخلية:

- 1- إنجاز الأعمال في الشركة مستند على نظام تعليمات مكتوب وواضح.
- 2- النظام المالي المستخدم في الشركة مُحكم ودقيق.
- 3- لدى الشركة قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.
- 4- تحقق إدارة الشركة نجاحات في تأكيد وضوح الصلاحيات والمسئوليات من خلال نظام اتصال فعال.
- 5- لدى الشركة نظام معلومات مالي يساهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.
- 6- نظام المعلومات المالي والتشغيلي في الشركة يحمى من الاختراقات.
- 7- وعى مستخدمي نظام معلومات الشركة يساهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.

د- المراقبة والضبط للرقابة الداخلية:

- 1- يتم التعامل مع أنشطة الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية.
- 2- تساهم استقلالية المراقب الداخلي في تحسين الرقابة الداخلية.
- 3- تؤخذ نتائج تقارير الرقابة والأداء بعين الاعتبار عند إجراء التنقلات بين العاملين.
- 4- يتمتع العاملون في مجال الرقابة بكامل الصلاحية للوصول إلى كافة السجلات والوثائق.
- 5- يتمتع العاملون في قسم الرقابة الداخلية بالتأهيل العلمي والخبرة الطويلة.
- 6- يتمتع العاملون في قسم الرقابة الداخلية بالاستقلالية.
- 7- تستخدم نتائج تقارير الرقابة والأداء في معالجة القصور وتطوير العمل.

وتم قياس أبعاد تطوير الرقابة الداخلية:

- 1- البيئة الرقابية لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية: وتم قياسها بعدد (7) متغيرات.
- 2- الأنشطة الرقابية لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية: وتم قياسها بعدد (7) متغيرات.
- 3- تقييم المخاطر لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية: وتم قياسها بعدد (7) متغيرات.
- 4- المعلومات والاتصالات لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية: وتم قياسها بعدد (7) متغيرات.
- 5- المراقبة والضبط لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية: وتم قياسها بعدد (7) متغيرات.

وتم اختيار مقياس ليكرت والذي يعتبر من أهم المقاييس المستخدمة لقياس اتجاهات الأفراد، لسهولة تقييمه وتوازن درجاته وأيضاً لقدرته على قياس الأثر بين متغيرات الدراسة، حيث يشير إلى مدى موافقة أفراد العينة على كل عبارة.

ثانياً: مواكبة متطلبات التنمية المستدامة:

مفهوم التنمية المستدامة:

هي عملية شاملة تتناول مختلف مقومات الحياة الاجتماعية معتمدة في ذلك على التخطيط الشامل لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وتسير في اتجاه محدد لتحقيق أهداف محددة. وهي أيضاً عملية تغير اجتماعي يؤدي إلى تغير بناء، الأمر الذي يتطلب بالضرورة عمليات التنظيم والتنسيق بين مختلف نواحي التنمية لمساعدة المجتمع في عملية إعادة بناء كاملة (وفاء عبد الله، 1988).

مبادئ التنمية المستدامة:

تستند التنمية المستدامة إلى مجموعة من المبادئ الأساسية والتي تكتسبها من خلال قوتها. كما تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تشمل أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية ولتحقيق جملة هذه الأهداف (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2001: 6-8) حددت المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة انطلاقاً من

العلاقة القائمة بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى، ومحتواي هذه المبادئ تمثل فيما يلي (نورى منير، 2008: 6-7)

استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة: يعد أسلوب النظم أو المنظومات System approach أساس الإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع ما هي إلا نظام فرعى صغير من النظام الكونى ككل، وأن أى تغيير يطرأ على محتوى وعناصر أى نظام فرعى مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر تأثيرا مباشرا فى عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى، ومن ثم فى النظام الكلى للأرض. لذلك تعمل التنمية المستدامة، من خلال هذا الأسلوب، على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبتها وأحجامها المختلفة، وبشكل يؤدي فى النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض. وعامة يمكن القول أن استخدام أسلوب النظم فى إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات.

المشاركة الشعبية: التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة فى اتخاذ القرارات الجماعية من خلال الحوار، خصوصا فى مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها. فالتنمية المستدامة تبدأ فى المستوى المكاني المحلى، أى مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أم قرى، هذا يعنى أنها تنمية من أسفل Development from below يتطلب تحقيقها وتوفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية، التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة فى خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها. ولا تنسى الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية والقروية التي تصدر يوميا عشرات القرارات التي تخدم حاجات وأولويات المجتمع المحلى وتعمل على تشكيله وفق نمط معين.

وفى هذا الصدد، فقد أصدر أيضا البنك العالمي للإنشاء والتعمير مع نهاية القرن العشرين عشر مبادئ أساسية تقوم عليها التنمية المستدامة وهي (عزب، 2008: 99):

المبدأ الأول: تحديد الأولويات بعناية، اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد فى وضع الأولويات وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفاعلية.

المبدأ الثاني: الاستفادة من كل دولار، أى التأكيد على فعالية التكلفة، بحيث يسمح هذا التأكيد بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة.

المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف، بحيث بعض المكاسب فى مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف وعوائد، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر والعمل على خفض الدعم لاستخدام الموارد الطبيعية، وهو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع.

المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا وأن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق.

المبدأ الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية حيث يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيماً وقدرة.

المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص، يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص، باعتباره عنصراً أساسياً في العملية الاستثمارية.

المبدأ السابع: الإشراف الكامل للمواطنين أي المشاركة الشعبية.

المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحاً حيث يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل: الحكومة - القطاع الخاص - منظمات المجتمع المدني وتنفيذ تدابير متضافرة للتصدي لبعض القضايا البيئية.

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفاعلية، من خلال تبني المديرين أدنى التكاليف.

المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية، في سياسات الدول واستراتيجيات المؤسسات وكذلك الاستثمارات الجديدة المزعم إنشائها مستقبلاً.

نستنتج مما سبق أن المبادئ سالفة الذكر هي مرشداً للتنمية المستدامة وتحدي يتطلب من الاقتصاديين وكل رجال العلم والمسؤولين المشاركة على نحو كامل في مجابهته والعمل على تحقيق الأهداف المسطرة للتنمية المستدامة من أجل صنع جيل جديد من صانعي السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في العالم (عزب، 2008 : 99).

أبعاد مواكبة متطلبات التنمية المستدامة وكيفية قياسها:

1- البعد الاقتصادي لمواكبة متطلبات التنمية المستدامة:

- تعمل الشركة على مراقبة حصتها من الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية.
- تعمل الشركة على تحسين مستوى الكفاءة في أسلوب عملها؛ من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

- تعمل الشركة على توزيع الدخل والثروة في الشركة بما يحقق النمو الاقتصادي.

- توجد ميزانية مالية مخصصة للإنفاق على احتياجات التنمية.

- هناك إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة.

2- البعد الاجتماعي لمواكبة متطلبات التنمية المستدامة:

- تساهم الشركة بأنشطة رياضية وترفيهية.

- يوجد لدى الشركة تدابير سياسية خاصة من خلال اعتماد تكنولوجيا تؤدي إلى تقليص الآثار البيئية للشركة.

- تمتاز بيئة العمل بمراعاة الجوانب الصحية والنفسية للعاملين.

- تحرص الشركة على تطوير واكتساب المعارف للعاملين لديها من أجل المساهمة في استدامة التنمية.

- تسعى الشركة لتخفيف حدة التلوث البيئي في منطقة عملها.

3- البعد البيئي لمواكبة متطلبات التنمية المستدامة:

- تعمل الشركة على إيجاد بيئة خضراء خالية من التلوث.

- تعمل الشركة على حماية البيئة من جميع الآثار السلبية لجميع المخلفات.

- تعمل الشركة على مراعاة الأهمية النسبية للتكاليف البيئية.

وتم قياس أبعاد مواكبة متطلبات التنمية المستدامة:

البعد الاقتصادي: وتم قياسها بعدد (5) متغير.

البعد الاجتماعي: وتم قياسها بعدد (5) متغير.

البعد البيئي: وتم قياسها بعدد (3) متغير.

الإجابة على أسئلة الدراسة:

وبالإجابة على سؤال الدراسة الأول تم استخدام اختبارات تحليل الارتباط والانحدار المتعدد واختبار فروض الدراسة بين أثر تطوير أنظمة الرقابة الداخلية وبين مواكبة متطلبات التنمية المستدامة:

- تحليل الارتباط والانحدار المتعدد واختبار فروض الدراسة:

اعتمد الباحث على أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis لما له من قدرة على بيان أثر العلاقة بين متغير مستقل أو أكثر على متغير تابع، وذلك عند مستوى معنوية 5%. وفيما يلي توضيح لنتائج هذا التحليل:

1- أثر البيئة الرقابية على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة

تتلخص نتائج تطبيق أسلوب تحليل الانحدار المتعدد في أثر البيئة الرقابية على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجدول رقم (1).

أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين البيئة الرقابية وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وأن هذه العلاقة تمثل 83.1% وفقاً للارتباط المتعدد، وأن بعدد البيئة الرقابية يؤثر تأثيراً معنوياً على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة. وبالنظر

إلى قيمة معامل التحديد (R^2) نلاحظ أنها بلغت (0.690) وهذا يعني أن البيئة الرقابية تفسر 69% من متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، وتبقى 31% تفسرها عوامل أخرى.

جدول (1) تحليل الانحدار المتعدد لتوضيح أثر البيئة الرقابية على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة

| البيئة الرقابية | قيمة بيتا Beta | معامل الارتباط R | معامل التحديد R2 |
|---|-------------------|---------------------|---------------------|
| تهتم الإدارة العليا في شركتنا بالتقارير الصادرة عن لجان الرقابة الداخلية | *0,230 | 0.600 | 0.36 |
| تهتم إدارة شركتنا بإجراء مراجعة دورية لاستراتيجيات العمل والسياسات العامة | **0,016 | 0.592 | 0.350 |
| تقوم إدارة شركتنا بإرساء مبدأ اعتبار الرقابة من مسؤوليات كافة الأفراد العاملين بها | 0.007 | 0.545 | 0.297 |
| تقوم إدارة شركتنا بإطلاع كافة الموظفين على أدوارهم في إطار عمليات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة ومكتوبة | **0,267 | 0.702 | 0.493 |
| تعمل شركتنا بقواعد مكتوبة تحدد واجبات ومسئوليات الأقسام والموظفين العاملين بها | **0,274 | 0.687 | 0.472 |
| تصميم أنظمة الرواتب والحوافز والبدلات في شركتنا محددة على أساس الكفاءة | 0,153 | 0.593 | 0.352 |
| يتم استشارة لجان الرقابة الداخلية في شركتنا عند إجراء أي تعديل على الهيكل التنظيمي للشركة | 0,130 | 0.620 | 0.384 |
| معامل الارتباط في النموذج R | 0,831 | | |
| معامل التحديد في النموذج R^2 | 0,690 | | |
| قيمة F المحسوبة F-Test | 28,992 | | |
| درجات الحرية | (7, 91) | | |
| قيمة F الجدولية | 2.11 | | |
| مستوى الدلالة الإحصائية | 0,000 | | |

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي. ** تشير إلى دلالة إحصائية عند 0,01* تشير إلى دلالة إحصائية عند 0,05 ن = 99 مفردة.

2- أثر الأنشطة الرقابية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة:

تتلخص نتائج تطبيق أسلوب تحليل الانحدار المتعدد في أثر الأنشطة الرقابية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجدول رقم (2)، ومن خلال الجدول رقم (2) تتضح النتائج التالية: أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة الرقابية وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وأن هذه العلاقة تمثل 90.5% وفقاً لمعامل الارتباط المتعدد، وأن بعد البيئة الرقابية يؤثر تأثيراً معنوياً على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة. وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد (R^2) نلاحظ أنها بلغت (0.819) وهذا يعني أن الأنشطة الرقابية تفسر 81.9% من متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، وتبقى 18.1% تفسرها عوامل أخرى.

3- أثر تقييم المخاطر في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة:

تتلخص نتائج تطبيق أسلوب تحليل الانحدار المتعدد في أثر تقييم المخاطر في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجدول رقم (3). أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين تقييم المخاطر وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وأن هذه العلاقة تمثل 88.4% وفقاً لمعامل الارتباط المتعدد، وأن بعد تقييم المخاطر يؤثر تأثيراً معنوياً على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة. وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد (R^2) نلاحظ أنها بلغت (0.782) وهذا يعني أن الأنشطة الرقابية تفسر 78.2% من متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، وتبقى 21.8% تفسرها عوامل أخرى.

4- أثر المعلومات والاتصالات في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة

تتلخص نتائج تطبيق أسلوب تحليل الانحدار المتعدد في أثر المعلومات والاتصالات في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجدول رقم (4). أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين المعلومات والاتصالات وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وأن هذه العلاقة تمثل 90.2% وفقاً لمعامل الارتباط المتعدد، وأن بعد المعلومات والاتصالات يؤثر تأثيراً معنوياً على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة. وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد (R^2) نلاحظ أنها بلغت (0.813) وهذا يعني أن الأنشطة الرقابية تفسر 81.3% من متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، وتبقى 18.7% تفسرها عوامل أخرى.

5- أثر المراقبة والضبط في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة:

تتلخص نتائج تطبيق أسلوب تحليل الانحدار المتعدد في أثر المراقبة والضبط في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجدول رقم (5). أظهرت نتائج أسلوب تحليل الانحدار المتعدد أن

هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين المراقبة والضبط وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وأن هذه العلاقة تمثل 89% وفقاً لمعامل الارتباط المتعدد، وأن بعد المراقبة والضبط يؤثر تأثيراً معنوياً على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة. وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد (R^2) نلاحظ أنها بلغت (0.791) وهذا يعني أن الأنشطة الرقابية تفسر 79.1% من متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، وتبقى 20.9% تفسرها عوامل أخرى.

جدول (2) تحليل الانحدار المتعدد لتوضيح أثر تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في الأنشطة الرقابية على مواكبة متطلبات التنمية المستدامة

| معامل الارتباط R | معامل التحديد R^2 | قيمة بيتا Beta | الأنشطة الرقابية |
|---------------------|------------------------|-------------------|--|
| 0.640 | 0.410 | 0,059 | تساهم التقارير الدورية المقدمة لإدارة شركتنا في نجاح إجراءات الرقابة |
| 0.607 | 0.368 | 0,026 | تساهم عملية توزيع الصلاحيات على المستويات الإدارية المختلفة في تحسين إجراءات الرقابة |
| 0.741 | 0.549 | **0.244 | تحرص إدارة شركتنا على تطبيق مبدأ فصل المهام. |
| 0.617 | 0.381 | 0,042 | تستخدم إدارة شركتنا التقارير الإدارية والمالية المكتوبة كأداة رقابية. |
| 0.686 | 0.471 | 0,053 | تتضمن التقارير الرقابية لشركتنا مقارنات دورية بين نتائج الفترات المختلفة |
| 0.692 | 0.479 | *0,134 | تشتمل التقارير الرقابية لشركتنا توصيات ومقترحات للعلاج والتقويم. |
| 0.849 | 0.721 | **0,506 | تهتم إدارة شركتنا بمعالجة الشكاوي بموضوعية ونزاهة. |
| 0,905 | | | معامل الارتباط في النموذج R |
| 0,819 | | | معامل التحديد في النموذج R^2 |
| 58,978 | | | قيمة F المحسوبة F-Test |
| (91, 7) | | | درجات الحرية |
| 2.11 | | | قيمة F الجدولية |
| 0,000 | | | مستوى الدلالة الإحصائية |

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي. ** تشير إلى دلالة إحصائية عند 0,01* تشير إلى دلالة إحصائية عند 0,05 ن = 99 مفردة.

جدول (3) تحليل الانحدار المتعدد بين أثر تقييم المخاطر في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة

| التوزيع | قيمة بيتا Beta | معامل الارتباط R | معامل التحديد R2 |
|--|-------------------|---------------------|---------------------|
| 1- تصنف إدارة المخاطر كافة المخاطر من ناحية مستويات تأثيرها على العمل | **0,256 | 0.713 | 0.508 |
| 2- يتم تقييم المخاطر بشكل مستمر من قبل قسم الرقابة الداخلية | 0,057 | 0.703 | 0.494 |
| 3- تحدد إدارة المخاطر كافة المخاطر التي يمكن السيطرة عليها والتي لا يمكن السيطرة عليها | -0.097 | 0.694 | 0.482 |
| 4- تقوم إدارة المخاطر بتحديد آليات لتقييم كافة المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها | **0,343 | 0.792 | 0.627 |
| 5- تأخذ إدارة المخاطر بنظر الاعتبار مبدأ التكلفة والعائد عند تقييم المخاطر | 0,055 | 0.661 | 0.437 |
| 6- تضع إدارة شركتنا إجراءات سريعة لمواجهة المخاطر | **0,232 | 0.745 | 0.555 |
| 7- يساهم قسم الرقابة الداخلية في الشركة بتحديد مستوى المخاطر المقبول | *0,197 | 0.739 | 0.546 |
| معامل الارتباط في النموذج R | 0,884 | | |
| معامل التحديد في النموذج R ² | 0,782 | | |
| قيمة F المحسوبة F-Test | 46,653 | | |
| درجات الحرية | (7، 91) | | |
| قيمة F الجدولية | 2.11 | | |
| مستوى الدلالة الإحصائية | 0,000 | | |

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي. ** تشير إلى دلالة إحصائية عند 0,01* تشير إلى دلالة إحصائية عند 0,05
ن = 99 مفردة.

جدول (4) تحليل الانحدار المتعدد لتوضيح أثر المعلومات والاتصالات في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة

| الترويج | قيمة بيتا Beta | معامل الارتباط R | معامل التحديد R2 |
|---|-------------------|---------------------|---------------------|
| (1) انجاز الاعمال في شركتنا مستند على نظام تعليمات مكتوب وواضح | 0,115 | 0.729 | 0,531 |
| (2) النظام المالي المستخدم في شركتنا مُحكم ودقيق | 0,031 | 0.647 | 0,419 |
| (3) لدى شركتنا قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية | **0.418 | 0.794 | 0,630 |
| (4) تحقق إدارة شركتنا نجاحات في تأكيد وضوح الصلاحيات والمسئوليات من خلال نظام اتصال فعال | **0,234 | 0.754 | 0,569 |
| (5) لدى شركتنا نظام معلومات مالي يساهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية | 0,070 | 0.655 | 0,429 |
| (6) نظام المعلومات المالي والتشغيلي في شركتنا آمن من الاختراقات | 0,105 | 0.631 | 0.398 |
| (7) وعى مستخدمي نظام معلومات شركتنا يساهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية | 0,138 | 0.650 | 0.423 |
| | | 0,902 | |
| | | 0,813 | |
| | | 56,601 | |
| | | (91, 7) | |
| | | 2.11 | |
| | | 0,000 | |

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي. ** تشير إلى دلالة إحصائية عند 0,01* تشير إلى دلالة إحصائية عند 0,05
 ن = 99 مفردة.

جدول (5) تحليل الانحدار المتعدد لتوضيح أثر المراقبة والضبط في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة

| الترويج | قيمة بيتا Beta | معامل الارتباط R | معامل التحديد R2 |
|---|-------------------|---------------------|---|
| (1) يتم التعامل مع أنشطة الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية | *0,151 | 0.680 | 0,462 |
| (2) تساهم استقلالية المراقب الداخلي في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية | **0,216 | 0.659 | 0,434 |
| (3) تؤخذ نتائج تقارير الرقابة والأداء بعين الاعتبار عند إجراء التنقلات بين العاملين | 0.083 | 0.691 | 0,477 |
| (4) يتمتع العاملين في مجال الرقابة بكامل الصلاحية للوصول إلى كافة السجلات والوثائق | 0,082 | 0.625 | 0,391 |
| (5) يتمتع العاملين في قسم الرقابة الداخلية بالتأهيل العلمي والخبرة الطويلة | *0,217 | 0.791 | 0,626 |
| (6) يتمتع العاملين في قسم الرقابة الداخلية بالاستقلالية | 0,046 | 0.707 | 0.500 |
| (7) تستخدم نتائج تقارير الرقابة والأداء في معالجة القصور وتطوير العمل | **0,313 | 0.745 | 0.555 |
| | | 0,890 | |
| | | 0,791 | |
| | | 49,294 | |
| | | (91, 7) | |
| | | 2.11 | |
| | | 0,000 | |
| | | | معامل الارتباط في النموذج R |
| | | | معامل التحديد في النموذج R ² |
| | | | قيمة ف المحسوبة F-Test |
| | | | درجات الحرية |
| | | | قيمة ف الجدولية |
| | | | مستوى الدلالة الإحصائية |

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي. ** تشير إلى دلالة إحصائية عند 0,01* تشير إلى دلالة إحصائية عند 0,05
ن = 99 مفردة.

نتائج الدراسة:

توصل الباحث من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بأهداف وفروض البحث وذلك كما يأتي:

نتائج متعلقة بآراء الموظفين لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية:

تتمثل أهم النتائج المتعلقة بإدراك الموظفين لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية بصفة إجمالية، وكذلك أهم النتائج المتعلقة بإدراك الموظفين لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية بأبعادها الخمسة (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط)، فيما يأتي:

نتائج متعلقة بمستوى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية بصفة إجمالية:

بينت نتائج التحليل الوصفي مستوى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية بصفة عامة حيث كان مرتفعاً وبلغ المتوسط الحسابي للمقياس العام لمستوى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية (3.73)، بانحراف معياري قدره (0.921).

نتائج متعلقة بمستوى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في البيئة الرقابية:

أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن مستوى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في البيئة الرقابية كان مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.75) بانحراف معياري (0.979).

نتائج متعلقة بمستوى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في الأنشطة الرقابية:

أوضحت نتائج التحليل الوصفي أن مستوى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في الأنشطة الرقابية كان مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.74) بانحراف معياري (0.904).

نتائج متعلقة بمستوى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في تقييم المخاطر:

أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن مستوى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في تقييم المخاطر كان مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.74) بانحراف معياري (0.898).

نتائج متعلقة بمستوى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في المعلومات والاتصالات:

بينت نتائج التحليل الوصفي أن مستوى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في المعلومات والاتصالات كان مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.74) بانحراف معياري (0.921).

نتائج متعلقة بمستوى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في المراقبة والضبط:

بينت نتائج التحليل الوصفي أن مستوى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في المراقبة والضبط كان مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.70) بانحراف معياري (0.903).

نتائج متعلقة بمستوى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة:

أوضحت نتائج التحليل الوصفي لمستوى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الشركة المصرية للاتصالات أنه كان مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمواكبة متطلبات التنمية المستدامة (3.68) بانحراف معياري (0.959).

نتائج متعلقة بآراء المستقصى منهم حول مستوى إدراكهم لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً لخصائصهم الديموجرافية:

- لا توجد اختلافات ذات دلالة جوهريّة بين إدراك المستقصى منهم لمستوى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً للنوع.
- لا توجد اختلافات ذات دلالة جوهريّة بين إدراك المستقصى منهم لمستوى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً للسن.
- لا توجد اختلافات ذات دلالة جوهريّة بين إدراك المستقصى منهم لمستوى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً للمستوى الوظيفي.
- لا توجد اختلافات ذات دلالة جوهريّة بين إدراك المستقصى منهم لمستوى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً للمستوى التعليمي.
- لا توجد اختلافات ذات دلالة جوهريّة بين إدراك المستقصى منهم لمستوى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً لسنوات الخبرة.

وفي ضوء ما تقدم، فقد تبين صحة الفرض القائل بأنه "لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول مستوى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً للمتغيرات الديموجرافية (النوع، السن، المستوى الوظيفي، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة).
توصيات الدراسة:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث، فإنه يمكن عرض مجموعة من التوصيات، وذلك على النحو التالي:

- ضرورة تمتع العاملين في قسم الرقابة الداخلية بالتأهيل العلمي والخبرة الطويلة.
- ضرورة تمتع العاملين في قسم الرقابة الداخلية بالاستقلالية.
- يجب استخدام نتائج تقارير الرقابة والأداء في معالجة القصور وتطوير العمل.
- يجب أن يكون نظام المعلومات المالي والتشغيلي في الشركة المصرية للاتصالات آمن من الاختراقات.
- يجب أن يكون هناك وضوح الصلاحيات والمسئوليات من خلال نظام اتصال فعال.
- يجب وجود قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.
- يجب أن يكون إنجاز الأعمال في الشركة المصرية للاتصالات مستند على نظام تعليمات مكتوب وواضح.
- يجب أن تضع إدارة الشركة المصرية للاتصالات إجراءات سريعة لمواجهة المخاطر.

- يجب أن تشتمل التقارير الرقابية للشركة المصرية للاتصالات على توصيات ومقترحات للعلاج والتقييم.
- يجب أن تحرص إدارة الشركة المصرية للاتصالات على تطبيق مبدأ فصل المهام.
- يجب أن تحرص الشركة المصرية للاتصالات على تطوير واكساب المهارات والمعارف للعاملين لديها من أجل المساهمة في استدامة التنمية.
- ضرورة وجود ميزانية مالية مخصصة للإنفاق على احتياجات التنمية.

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أبو زر، عفاف إسحق (2011)، الإبلاغ المالي والاستدامة وواقع وآفاق، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني الدولي التاسع جمعية المحاسبين القانونيين الأردني بعنوان: تطوير بنية التقارير المالية في أعقاب الأزمة المالية العالمية للفترة: 28-29 (أيلول) 2011 في الأردن، جامعة عمان العربية، كلية الأعمال.
- أحمد، زياد (2007)، العوامل المؤثرة في جودة التدقيق من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة ببيئة التدقيق، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، المملكة الأردنية.
- إدريس، ثابت عبد الرحمن (2012) "بحوث التسويق: أساليب القياس والتحليل واختبار الفروض"، الطبعة الخامسة.
- أماني على محمد عبد النور، (2015)، أهمية نظم الرقابة الداخلية في مؤسسات وأجهزة الدولة الحكومية الخدمية" رسالة دكتوراة- جامعة ام درمان الإسلامية بالسودان .
- الصندوق الاجتماعي للتنمية - جمهورية مصر العربية، التقرير السنوي لعام 2006، (2006).
- الكايد، عطار عبد الله محمود (2014)، الإفصاح عن تكاليف المسؤولية المجتمعية في القوائم المالية وأثره على قطاع الاستثمار في القطاع الصناعي الأردني، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، السودان.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا: تحليل ونتائج، الأمم المتحدة، (2001).
- النور، م. أ. م. (2012). " التنمية المستدامة" الأمن والحياة (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية) - السعودية، مج 31، ع 361 ، 57 - 62.
- ثابت عبد الرحمن إدريس، إدارة الأعمال نظريات وبرامج وتطبيقات، (الاسكندرية، الدار الجامعية، 2005م)، ص535.

- دحدوح، حسين أحمد (2008)، دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها فى الشركات (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 21، ع1.
- زويلف، أنعام، والجوهر، كريمة (2007) دور الالتزام بعناصر الرقابة الداخلية فى تعزيز التحكم المؤسسي، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، العدد الأول، سبتمبر.
- زيد منير عبودي، سامى محمد هاشم حرير، مدخل إلى الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، (عمان: دار الشروق، 2005م) ص176-177.
- شادى كراز (2005) " كفاءة وفعالية إدارة الرقابة الداخلية في سورية "رسالة ماجستير - جامعة دمشق.
- عبد الحميد، الخليلي، وعبد اللطيف ، حمودة (2012)، مؤشرات التنمية المستدامة ومدى ارتباطها بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية المنعقدة يومى: 15/16 فبراير (2012) فى الجزائر، جامعة بشار، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.
- عبدالله سعيد عبدالرؤف عبد الرحمن (2014) "دور الإفصاح والشفافية فى تقوية أنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على مستقبل التنمية بالدول النامية" رسالة ماجستير - جامعة المنوفية.
- على الشريف، الإدارة المعاصرة، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004م) ص368-369.
- على شيتور (2014)"مساهمة الرقابة الداخلية فى تحسين الأداء المالي فى المؤسسة الاقتصادية" رسالة ماجستير - جامعة محمد خيضر بالجزائر .
- لؤي فواز خبصى (2015)، "أثر تقارير الاستدامة على فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية فى الشركات الصناعية الأردنية"، رسالة ماجستير، كلية المال والأعمال، جامعة ال البيت، الأردن.
- لؤي محمد الوقاد، سامى محمد وديان (2010)"تدقيق الحسابات"(ط1)، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.
- محسن عبد الستار محمود عزب، تطوير الإدارة المدرسية فى ضوء معايير الجودة الشاملة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، طبعة 2008.
- مؤيد زهدى حسن برهوم (2013) "أثر استخدام نظم الرقابة الداخلية وفق عناصر COSO فى البنوك التجارية بالتطبيق على البنوك الأردنية " رسالة دكتوراة - جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان.
- نورى منير، أجهزة الإعلام التتموي ودورها في حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 2 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، لشلف، الجزائر، ديسمبر (2008).

- وفاء أحمد عبدالله (1988) "نحو وضع استراتيجية قومية للتنمية من منظور بيئي تعمل على تحقيق التوازن البيئي كمعيار للتنمية المتواصلة"- مذكرة خارجية رقم 1484- معهد التخطيط القومي، 1988.

ثانيا:المراجع باللغة الإنجليزية

- Ching, H. Y., Gerab, F. and Toste, T. H. 2013. Analysis of Sustainability Report and Quality of Information Disclosed of Top Brazilian Companies. International Business Research, 6(10):62-77.

ثالثا:مواقع الكترونية

- ناجية، ألان، (2004)، المحاسبة عن التنمية المستدامة من منظور الشركات الانتاجية، متوفر على الموقع الإلكتروني، www.iiefedia.com.

Development of Internal Control Systems to cope with the Requirements of Sustainable Development "A case study on the Egypt Telecom"

Summary:

The study aimed to identify the role of developing internal control systems to keep pace with the requirements of sustainable development by applying it to the Egyptian Telecom Company in Menoufia Governorate. The study relied on the descriptive approach and the analytical approach, and the study population consisted of (99) department directors, department heads, employees, and senior management. The study reached many results, the most important of which is that there is a statistically significant effect between the development of internal control systems in keeping pace with the requirements of sustainable development at the Egyptian Telecom Company in Menoufia Governorate. The study recommended that employees in the internal control department must have academic qualifications, long experience, and independence. The results of control and performance reports must be used to address deficiencies and develop work. The financial and operational information system in our company must be safe from hacking. There must be clarity of powers and responsibilities through having an effective communication system. There must be effective communication channels that ensure that all employees understand the policies and procedures related to the internal control system. The completion of work in the company must be based on a clear written instruction system. The company's management must establish quick procedures to confront risks. Our company's control reports must include recommendations and proposals for treatment and correction. The company's management must be careful to apply the principle of separation of duties.

Keywords: Internal control, Requirements for sustainable development, Egyptian Telecom Company in Egypt.